

موقف الكنائس المسيحية في القدس

في مواجهة الاحتلال**

مايكل دمير^١

يمر المجتمع المسيحي في القدس بأزمة. فوضعه يتأكل على عدة جبهات مع تساؤل آفاق الانبعاث. سكانياً، تضاعل عدد أفرادها إلى حضيض لا سابق له في العصر الحديث. وسبب هذا الوضع ردات فعل متسلسلة أثرت في دوره الاجتماعي والثقافي البارز في المدينة. سياسياً، لا يزال ممثلوه العلمانيون يتمتعون بشيء من النفوذ عبر انخراطهم الوثيق في الشؤون الوطنية الفلسطينية، لكن الزعامة الدينية ما عادت تعد من جملة الوجوه البارزة على المسرح السياسي المقدسي. وقد بلغت أزمة المجتمع المسيحي ذروتها في المقترحات التي تقدمت بها إسرائيل في كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠. وكانت تلك المقترحات أسوأ كابوس في نظر هذا المجتمع لأنها أبرزت التآكل المتسارع في وضع المسيحيين في المدينة، وخصوصاً عبر تقسيم المدينة القديمة، لب الطائفة وقلبها النابض، إلى شطرين على الأقل.

وستبحث هذه الورقة في التطورات السياسية في مرحلة ما بعد أوسلو، والأثر الذي خلفته في الكنائس المؤسساتية، وردات فعل الكنائس حيال هذه التطورات. وهي تنقسم إلى أربعة أقسام. يناقش القسم الأول بعض أهم التوجهات التي طرأت على العلاقات بين الكنيسة والدولة خلال القسم الأخير من القرن العشرين. وتشير هذه

** ورقة مترجمة عن الإنكليزية، قُدمت إلى ندوة عن تاريخ القدس نظمتها مؤسسة

الدراسات المقدسية يومي ١٥ و١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في القدس.

^١ محاضر في سياسة الشرق الأوسط في جامعة إكسيتير، إنكلترا.

التوجهات إلى ازدياد الانسلاخ عن دولة إسرائيل، وتوثيق التماهي مع الموقف الوطني الفلسطيني. ويتحرى القسم الثاني إعادة تركيب البنية السياسية في القدس بعد اتفاقات أوسلو في سنة ١٩٩٣. وهو يبين أنه على الرغم من عدد من الإجراءات الأحادية الجانب، التي خربت الإجماع الذي ترسخ خلال الانتفاضة الأولى، فإن آليات التنسيق الأساسية ظلت على ما كانت عليه. ويركز القسم الثالث على الأثر الذي خلفته قمة كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠، وردة الفعل القوية التي بدرت من الكنائس. أما القسم الأخير فينظر إلى المستقبل في محاولة لاكتناه السبل التي تستطيع من خلالها الكنائس حماية مصالحها، والبقاء داخل الموقف الوطني الفلسطيني في إطار اتفاق على الوضع النهائي. وهو يتفحص مختلف العناصر التي من شأنها أن تكون نظاماً إدارياً للأماكن المقدسة، ونظاماً إدارياً للمدينة القديمة ومقابلة هذا بـ "النظام القانوني الخاص" الذي اقترحه الكنائس نفسها. وتخلص الورقة إلى أن نظام المدينة القديمة أقرب إلى حماية المصالح المسيحية ضمن إطار الموقف الوطني الفلسطيني حيال مسألة القدس.

من المهم قبل المضي في تحليلنا أن نحدد المقصود بعبارة مسيحيي القدس، أو المجتمع المسيحي في القدس. تقتصر عبارة مسيحيي القدس، لأغراض هذه الورقة، على الكنائس التقليدية الموجودة في المدينة قبل سنة ١٩٦٧، والتي تسمى أحياناً الكنائس "التاريخية". وتشتمل هذه على جميع الكنائس ذات الطقس الشرقي، كالروم الأورثوذكس، والروم الكاثوليك، والأرمن الأورثوذكس والكاثوليك، والسريان الأورثوذكس والكاثوليك، والأقباط الأورثوذكس والكاثوليك، والكنيستين الحبشية والمارونية، فضلاً عن الكنائس ذات الطقس الغربي، كالكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والكنائس الأنكليكانية واللوثرية. هذه هي الكنائس التي وقّعت، في أواسط الثمانينات، سلسلة من البيانات التي تدعم الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة. ولذلك فالعبارة لا

تشتمل على آخر من وصل من كنائس الإنجيليين إلى القدس ممن لهم ارتباط بالسفارة المسيحية الدولية، والمورمون، والمسيحيين العبرانيين الذين لا يمثلون إلا عدداً قليلاً جداً من المسيحيين على الرغم من الدعم القوي الذي يتلقونه من دولة إسرائيل.

ولا بد من توضيح إضافي بالنسبة إلى استخدام عبارة مسيحيي القدس. فثمة، على ما سناقشه أدناه، خلافات داخلية مهمة في نطاق بعض الكنائس فيما يتعلق بأنشطة بعض الرؤساء الدينيين والإكليروس. ومن المهم أن نذكر أن عدداً كثيراً من جمهور الرعية هو من الفلسطينيين، أو يتماهى سياسياً واجتماعياً مع المجتمع الفلسطيني، وأن كبار رجال الدين هم في أحيان كثيرة من غير الفلسطينيين، أو من غير العرب. وهذا كثيراً ما يؤدي إلى مقاربات متنوعة في التعامل مع إسرائيل والمسؤولين في الحكومة الإسرائيلية. والحق أن من الممكن أن يجد الناظر ترابطاً بين عدد رجال الإكليروس غير الفلسطينيين في كنيسة ما وبين موقفها من القضية الفلسطينية. وهكذا يبقى الباحث أمام مسألة منهجية مهمة: إلى أي مدى تمثل الكنيسة المؤسساتية آراء المجتمع المسيحي الأوسع في القدس وآفاقه؟ فالتعبير عن قطع مستعرض لآراء المجتمع المسيحي في القدس يستلزم دراسة أوسع وأعمق، مع استبيانات واستقصاءات تقع خارج نطاق هذه الورقة. فهذه الورقة تنطلق في استدالاتها ونتائجها من البيانات المتاحة حالياً، كالتصريحات المنشورة، والبيانات الصحافية، والوثائق الرسمية، والكتب المؤلفة، والتقارير الصحافية، التي صدر معظمها عن مؤسسات الكنيسة وأصحاب المراتب العليا في الإكليروس. لذلك يجب أن يقتصر مفهوم مسيحيي القدس على الكنيسة المؤسساتية والمسؤولين والرؤساء الدينيين. لكن ستنم الإشارة حيث أمكن إلى المجتمع الأعم، وفي جملة جمهور الرعية من الفلسطينيين والمؤيدين للفلسطينيين.

أولاً:

التوجهات العامة

قبل اتفاقات أوسلو

ثمة توجهان أساسيان في العلاقة بين الكنائس نفسها، وبين الكنائس والسلطات الزمنية سواء كانت إسرائيل، أو الأردن، أو منظمة التحرير الفلسطينية. الاتجاه الأول هو تسييس الإكليروس، والثاني هو ازدياد التنسيق بين كبار رجال الإكليروس فيما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية في القدس وبالقضايا المعنية بمستقبل المدينة. أما تسييس رجال الإكليروس في الكنائس التاريخية في فلسطين، فيمكن أن يعزى إلى عاملين أساسيين: سياسات تهويد القدس التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية، وتعريب الإكليروس أو فلسطينته.

بدأت سياسات التهويد التي اعتمدها الحكومة الإسرائيلية في سنة ١٩٦٧، لكنها لم تبدأ التأثير سلباً في المجتمع المسيحي إلا بعد عشرة أعوام. في الأصل كان الإسرائيليون يعالجون شؤون المجتمع المسيحي من خلال عدة مراكز صانعة للقرار. فقد كان ثمة رئيس بلدية القدس ومستشاروه في البلدية، ودائرة العلاقات المسيحية الخارجية في وزارة الخارجية، وأخيراً حاكم قضاء القدس. وكان ممثلو هذه المراكز يجتمعون بانتظام لتنسيق المقاربات حيال الكنائس، ومتابعة أهداف سياسة الحكومة الإسرائيلية في المدينة.

كانت هذه السياسة تتكون، فيما يختص بالطوائف المسيحية، من ثلاثة أهداف رئيسية. فكان هناك الهدف التكتي والاستراتيجي المتمثل في قطع الطريق على أي إمكان لتحالف ديني مسلم - مسيحي من شأنه أن يعزز القيادة الوطنية الفلسطينية. علاوة على ذلك، كانت هذه السياسة تهدف إلى إحباط أية محاولة لإقامة جبهة مسيحية موحدة ضد السياسات الإسرائيلية في القدس. أخيراً، كانت سياسة الحكومة

الإسرائيلية تهدف إلى امتلاك، أو استئجار، كل ما يمكن الحصول عليه من أراضي الكنائس. وكان لهذه السياسة مزيتان من ناحية مصلحة إسرائيل. فقد كانت تتيح مزيداً من المجال لتشييد المساكن اليهودية الإسرائيلية، وتزيد بذلك في الهيمنة الديموغرافية اليهودية الإسرائيلية في المدينة. لكن كان لها ميزة إضافية أخرى هي إحراج الرئاسات الكنسية في أعين جماهير الرعية، ودق إسفين بين الجماعتين الفلسطينيتين المسيحية والإسلامية. ونظراً إلى السيطرة التي تتمتع بها إسرائيل في مجالات التخطيط والهجرة والسياحة، فكثيراً ما كان الزعماء الدينيون المسيحيون يشعرون بأنهم مكرهون على القبول أو المساومة في شأن هذه السياسات من أجل ضمان موافقة المسؤولين الإسرائيليين على الكثير من أنشطتهم الإدارية والثقافية. ولا شك في أن الكثير من علاقات التعاون الجيدة قد نشأ على مر السنين بين المسؤولين الإسرائيليين ورؤساء الكنائس.

لكن بعد وصول الليكود إلى رئاسة الحكومة عقب نجاحه في انتخابات سنة ١٩٧٧، اختل نمط وشبكة العلاقات اللذان تقدم وصفهما. فقد عيّن الناشطون القوميون الإسرائيليون، سواء منهم الدينيون أو العلمانيون، في مناصب رفيعة المستوى في وزارة العدل، ووزارة الشؤون الدينية، ووزارة الإسكان، وفي إدارة أراضي إسرائيل. هذه كانت الوزارات والإدارات الأساسية في برنامج الحكومة الجديدة الاستراتيجية لضمان الهيمنة اليهودية على القدس الشرقية، وكانت أولوياتها تغطي على الحساسيات وأنماط التفاوض التي كانت قائمة بين الكنائس والحكومة حتى ذلك التاريخ. ومع أن الليكود خسر السلطة في سنة ١٩٩٢، فإن الكثيرين من المسؤولين الرسميين المتعاطفين مع آرائه ظلوا في مراكزهم. والواقع أن هذا التوجه إنما تسارع في إثر انتخاب رئيس لبلدية القدس من الليكود، وهو إيهود أولمرت الذي كان ملتزماً تقوية الهيمنة اليهودية الإسرائيلية على المدينة كلها، ولم يبد اهتماماً

كبيراً بحماية التعددية الدينية فيها. وقد ترافق وصوله مع رحيل الكثير من المسؤولين الرسميين الذين كانوا طوروا علاقات عمل جيدة بالكنائس. حتى أنه، في سنة ١٩٩٧، أقدم على تعيين شموئيل إفياتار، وهو مستوطن ناشط متورط في عملية الاستيلاء على دير القديس يوحنا التابع لبطريركية الروم الأورثوذكس، في أحد المناصب؛ وهو تعيين كان مثار سجال كبير.

وقد أظهر هؤلاء الموظفون من قبل الليكود حساسية أقل تجاه الحفاظ على علاقات جيدة بالطوائف المسيحية. ومما عزز هذا الانطباع تطوران آخران: أولاً، التأييد السري الذي منحته حكومة الليكود لأنشطة المستوطنين الإسرائيليين في المدينة القديمة ومحاولاتهم التسلل إلى الأحياء المسيحية. وقد بلغ ذلك ذروته في احتلال دير القديس يوحنا الذي تملكه بطريركية الروم الأورثوذكس، كما ذكر من قبل؛ ثانياً، التأييد الذي كان يحصل عليه المسيحيون الأصوليون المؤيدون لإسرائيل، ولا سيما أولئك الذين يعملون تحت مظلة "السفارة المسيحية الدولية في القدس". والوظيفة الأساسية لهذه السفارة كانت تنسيق رحلات الحجاج والبرامج التربوية المتعاطفة مع إسرائيل، لكن الكثيرين من مؤيديها كانوا يجمعون الأموال لمصلحة منظمات إسرائيلية ناشطة، كمؤسسة جبل الهيكل. والعلاقات بين السفارة المذكورة والكنائس التاريخية هي في أعلى درجات العداوة.

والعامل الثاني المؤدي إلى تسييس الإكليروس يتمثل في فلسطينة هذا الإكليروس. إذ ظهر تيار مهم في الربع الأخير من القرن العشرين في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، وهو التيار الضاغط من أجل المزيد من المحاسبة في العلاقة بالمسؤولين والقياديين. فقد طالب أبناء الرعية الفلسطينيين بمزيد من المشاركة في إدارة شؤون كنائسهم، وبمزيد من المحاسبة للإكليروس على مواقفه من المسائل الاجتماعية والسياسية المتصلة بالصراع. وبالمثل، فقد ازداد الإحساس بأن الهوية

الوطنية الفلسطينية حلت محل الهوية الطائفية أو الدينية. وما ذلك البروز الظاهر لأتباع الكنيسة المشيخية (الأنكليكانية) العرب، من أمثال حنان عشراوي، الناطقة بلسان فريق المفاوضين الفلسطينيين خلال مفاوضات واشنطن في أوائل التسعينات، وجوناثان كُتاب ورجا شحاده، وكلاهما من محامي حقوق الإنسان البارزين، إلاّ تعبيراً عن تماهي أبناء الرعية الوثيق مع الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد استجرت هذه الضغوط عدداً من التعيينات الحاسمة لبعض الفلسطينيين في مراكز الإكليروس العليا في الثمانينات، كالمطران سمير قفيعتي على الكنيسة المشيخية (الأنكليكانية) العربية، والمطران لطفى لحام على كنيسة الروم الكاثوليك، وميشال صَبَّاح بطريركاً لللاتين. وكان هؤلاء أفراداً فلسطينيين واعين سياسياً، فصحاء، يتمتعون بعلاقات دولية، ويمثلون في الوقت نفسه شواغل طوائفهم وتطلعاتها، وكان تعيينهم تعبيراً عن التغيير العميق الجاري في الكنائس. وقد تعززت الأسس اللاهوتية والفكرية لهذا التيار بصوغ "لاهوت التحرير الفلسطيني" الذي قاده القس الدكتور نعيم عتيق، وأنشطة "مركز سبيل المسكوني للاهوت التحرير".

وبذلت جهود مماثلة في صفوف طائفة الروم الأورثوذكس لفلسطنة البطريركية، لكن من دون أن تكلل بالنجاح. والصراع بين بطريركية الروم الأورثوذكس، بإكليروسها القبرصي اليوناني، وبين أبناء الرعية من الفلسطينيين الذين يشكلون السواد الأعظم من الطائفة، صراع قديم متواصل يمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولن يناقش بتفصيلاته هنا. وعلى الرغم مما تم من إصلاحات داخل كنيسة الروم الأورثوذكس في أماكن أخرى في العالم كان من شأنها أن تتيح المزيد من المشاركة لأبناء الرعية والسكان الأصليين، فإن بطريركية القدس رفضت أن تغير هيكلاتها. وفي أواسط الثمانينات، وخلال احتدام التوتر السياسي، برزت قضية بيع الأراضي إلى الواجهة. كان بيع البطريركية أراضي الكنيسة للحكومة الإسرائيلية

قضية جوهرية في نظر أبناء الرعية من الفلسطينيين الأورثوذكس. ففي وجه تواصل إنشاء المستعمرات لاستيعاب المهاجرين اليهود القادمين، وتآكل الوجود المسيحي الفلسطيني في القدس، كان عمل كهذا عدائياً جداً في أفضل الأحوال، لكن في أسوأها كان ينطوي على مخاطر بالنسبة إلى تعايش المسيحيين مع الأكثرية المسلمة. ورداً على موقف البطريركية، أنشأ أبناء الرعية من الفلسطينيين الأورثوذكس "لجنة المبادرة الأورثوذكسية العربية" التي ضغطت من أجل إحداث إصلاحات في عملية تعيين المطارنة، ومزيد من المحاسبة في الشؤون المالية للبطريركية. وقد طالبت أيضاً بمزيد من الرقابة على عمليات بيع الأراضي. ومما لا يخلو من دلالة أن مؤتمر متابعة عقد في عمان وحصل على تأييد واعتراف كل من الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث ازداد الضغط على البطريركية كي تبتعد أكثر عن الحكومة الإسرائيلية.

أمّا حال بقية الكنائس القائمة في القدس فهي مختلفة عن هذه. إذ إنها في معظمها إمّا صغيرة جداً وأبناء رعيته ضعفاء جداً، وإمّا لا تتصف بالانقسام الإثني بين رئاسة الكنيسة ورعيته. فالبطريركية الأرمنية هي الوحيدة التي أخضعت لضغوط مماثلة. وقد تفاقمت هذه الضغوط، إلى حد ما، جرّاء الانقسامات السياسية داخل الجالية الأرمنية في المنفى بشأن مستقبل أرمينيا والسبل الواجب اتباعها لتحقيقه. وقد انعكس ذلك في عدد من النوادي والجمعيات الخيرية المتعارضة. لكن، وعلى الرغم من هذه التوترات، بقيت الجالية الأرمنية جماعة موحدة متركزة بصورة شبه كلية داخل دير القديس يعقوب، أو في جوار الحي الأرمني مباشرة. ومع أن بطريركية القدس أفلتت من الإصلاحات الديمقراطية التي تمت في أقسام أخرى من الكنيسة الأرمنية الأورثوذكسية، فإن الأوضاع الحياتية الوثيقة الترابط في صفوف الجالية باتت تعني أن تأثير الرعية في الشؤون البطريركية ظل قوياً.

هذه التطورات في الكنائس التاريخية تعني، في مجملها، أنه حين اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في سنة ١٩٨٧ كانت هذه الكنائس قد دخلت في عملية إعادة تقويم علاقاتها بالدولة الإسرائيلية، وأنها كانت مدفوعة بقوة أبناء الرعية ورجال الإكليروس الأكثر وطنية ليتمهاوا عن كئيب مع الموقف الفلسطيني. وأدت بدورها إلى التوجه الرئيسي الثاني في فترة ما قبل أوسلو، وهو التوجه إلى مزيد من التنسيق.

غيرت الانتفاضة الفلسطينية المشهد السياسي، وأفضت إلى تخفيف السيطرة الإسرائيلية والتأثير الأردني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. كما استجرت أزمة في العلاقات بين إسرائيل والكنائس، كان فيها رجال الإكليروس المسيسون وأبناء الرعية يضغطون على أبناء ملتهم الأكثر محافظة من أجل الإفصاح عن موقف أصرح ضد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القمعية. وقد عقب ذلك سلسلة من التحركات التي شكلت تحولاً حاسماً في موقف الكنائس من الحكم الإسرائيلي، وتغيراً في أنشطتها التنافسية والمجزأة حتى ذلك التاريخ. والوجه الأكثر علانية لهذا التغير شوهد في سلسلة من "بيانات رؤساء الطوائف المسيحية في القدس" بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. لكن كان ثمة أيضاً تحركات، منها المشاركة في الإضرابات، والمقاطعات، وإغلاق الكنائس والمزارات، وقرع الأجراس المنسق تكريساً لمناسبات معينة، ووفود مشتركة لعرض آرائهم على زعماء سياسيين ودينيين، وزيارة بعض أصحاب المناصب العليا والساسة والتنسيق معاً لتعليق الاحتفال ببعض المناسبات الكبرى.

وعقب الاستيلاء على دير القديس يوحنا للروم الأورثوذكس في سنة ١٩٩٠، أُغلقت كنيسة القيامة احتجاجاً لمدة ٢٤ ساعة - وهي أول مرة منذ ٨٠٠ سنة. ولمدة ثلاث سنوات متوالية، بين سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٨٩، اختُصرت احتفالات عيد الميلاد وعلقت القداديس العامة. وكانت تلك خطوات مهمة، لا من حيث التعبير عن التضامن

مع الحركة الوطنية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضاً من حيث الإعراب عن درجة عالية من التنسيق بين الكنائس.

كان التنسيق والاحتجاجات الشديدة اللهجة ضد الحكومة الإسرائيلية ضربة كبرى لسياسة التفريق والتفتيت الإسرائيلية تجاه الطوائف المسيحية في القدس. وانهارت شبكة العلاقات الثنائية التي كان رئيس البلدية ومستشاروه قد شيدها بجهد دؤوب. كما أن لهجة البيانات المنشورة ارتفعت إلى درجة كان يصعب تصورها قبل خمسة أعوام فحسب. علاوة على ذلك، بلغ التنسيق الإسلامي - المسيحي فيما يتعلق بالمسائل الدينية الفلسطينية مستوى لا سابق له. والحقيقة أن الهواجس التي كانت تساور الكنائس بشأن إمكان قيام دولة فلسطينية ذات هيمنة إسلامية قد تبخرت بفعل المساندة التي كانت تقدمها الدولة الإسرائيلية للمستوطنين. وكانت الحسابات الضمنية أن القيادات الدينية المسيحية كانت أقرب إلى التمتع بالنفوذ في دولة فلسطينية ذات ديانتين منها إلى ذلك في دولة صهيونية حصرية يهيمن عليها المستوطنون بلا حسيب أو رقيب.

ثانياً:

إعادة التموضع بعد أوسلو

شعرت الطوائف المسيحية، بعد توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بالحبور نفسه الذي شعر به معظم الشعب الفلسطيني. وفي إثر الانسحابات المسرحية المحدودة التي نفذها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، حظي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، باستقبال حاشد حافل في بيت لحم. وقد شبّه المطران سمير قفيعتي وصوله بوصول الخليفة عمر بن الخطاب، أعدل الخلفاء الراشدين وأبعدهم نظراً، والذي احترم وضع المسيحيين في القدس. وسارعت السلطة

الوطنية الفلسطينية، التي أنشأتها الاتفاقات من أجل إدارة المناطق الموسومة بالمناطق "أ" (انسحاب إسرائيلي كامل) و "ب" (إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الأمنية)، إلى الإفصاح عن نياتها البعيدة حيال القدس والمدينة القديمة. وقد جاء ذلك على الرغم من القيود المفروضة عليها بالاتفاقات الانتقالية، وعلى الرغم من كون القدس كانت لا تزال خارج السيطرة الفلسطينية. وأقامت وزارة للشؤون الدينية كانت أولى خطواتها تعيين مفتي القدس، وفتح مكتب في المدينة القديمة. كما عينت المحامي المحنك إبراهيم قندلفت، المنتمي إلى طائفة الروم الأورثوذكس والمقيم بالقدس، نائباً للوزير للشؤون المسيحية. ولما بدأت مفاوضات الوضع النهائي تتلاشى ويستعاض عنها بالمواعيد، والحصارات، والمزيد من الاستيلاء على الأراضي، والقصف، ظل مستقبل القدس معلقاً.

واضح أن هذه التغيرات تركت أثرها في الكنائس وعلاقاتها فيما بينها وبإسرائيل. كان الإغراء باتخاذ خطوات أحادية الجانب قوياً، وناجماً عن الضغوط الداخلية ضمن الكنائس التي لم تعد قادرة على انتظار حل سياسي للصراع. فمن ذلك أن بطريركية الروم الأورثوذكس ظلت تعاني جراء الشقاكات الداخلية، ولم يكن البطريرك الطاعن في السن قادراً على معالجة مخاوف أبناء الرعية. علاوة على ذلك، كانت البطريركية تعاني ضائقة مالية أدت إلى إعادة تفعيل برنامجها الهادف إلى التصرف في أملاك الكنيسة. وقد تضافرت الشائعات عن توقيع عقود إيجار طويلة الأجل ومبيعات أراض للحكومة الإسرائيلية مع استكانة البطريركية واستمرار سكوتها عن احتلال المستوطنين لدير القديس يوحنا، على ازدياد الشعور بأن علاقات ثنائية وثيقة بين البطريركية ومسؤولي الحكومة الإسرائيلية قد توطدت.

ومن الأمثلة الأخرى للخطوات الأحادية الجانب، التي اتخذتها الكنائس خلال هذه الفترة، قيام الفاتيكان بتوقيع اتفاق مع دولة إسرائيل، واتفاق آخر مع منظمة

التحرير الفلسطينية. ومن شأن دراسة هذين الاتفاقين، وتضميناتهما، وردات فعل الكنائس الأخرى، أن تؤشر إلى القضايا التي كان على الكنائس أن تواجهها خلال هذه الفترة. يضاف إلى ذلك أنه لما كان الاتفاق مع إسرائيل قد وُقِعَ في سنة ١٩٩٣ عقب اتفاقات أوسلو مباشرة، والاتفاق مع م.ت.ف. قد وُقِعَ في سنة ٢٠٠٠، فإن من شأن المقارنة بينهما أن تظهر تطور موقف إحدى الكنائس الكبرى خلال هذه الفترة.

إن أوجه الشبه بين الاتفاقين لما يمكن تفهمه. فقد اتفق الطرفان على: إظهار احترام حرية المعتقد والديانة (المادة الأولى من كلا الاتفاقين): الدعوة إلى تعزيز التسامح والتفاهم (المادة الثانية من كلا الاتفاقين): الاعتراف بحق الكنيسة الكاثوليكية في ممارسة وظائفها التقليدية (الاتفاق مع إسرائيل، المادة الثالثة، الاتفاق مع م.ت.ف.، المادة الخامسة): احترام الوضع القائم في الأماكن المسيحية المقدسة (المادة الرابعة من كلا الاتفاقين): وأخيراً، الاعتراف بالمصالح القانونية، والاقتصادية، والمالية للكنيسة الكاثوليكية (الاتفاق مع إسرائيل، المادة العاشرة، الاتفاق مع م.ت.ف.، المادة السادسة). كما أن أوجه التباين هي أيضاً مما يمكن فهمه. فالاتفاق مع إسرائيل يستلزم إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الفاتيكان وإسرائيل، أما الاتفاق مع م.ت.ف. فلا يأتي إلى أي ذكر لذلك، مع أن ذلك ممكن الحدوث بعد إقامة دولة فلسطين، استناداً إلى ما يفهم من بنود أخرى فيه. علاوة على ذلك، يحتوي الاتفاق مع إسرائيل على إدانة لمعاداة السامية تتصل تحديداً بتاريخ العلاقات بين الفاتيكان واليهود، ولا صلة لها بالإطار الفلسطيني.

إلا إن الاختلافات الأخرى أدعى إلى الاهتمام. فالاتفاق مع إسرائيل لا ينص على أي التزام بـ "وضع خاص" للقدس، بينما الاتفاق مع م.ت.ف. ينص على ذلك في الديباجة التمهيدية. إضافة إلى ذلك، يدعو الاتفاق مع م.ت.ف.، وفي ديباجته التمهيدية أيضاً، إلى حل سلمي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي مبني على قرارات

الأمم المتحدة التي لم تزل مطلباً فلسطينياً مركزياً منذ أعوام. ومع أن هذه التباينات المذكورة في الديباجة التمهيدية، وليست ملزمة قانونياً، فهي تكشف عن تغير في موقف الفاتيكان خلال الفترة الفاصلة بين التوقيعين. وإلى حد ما، فقد اضطر الفاتيكان إلى تبني هذا التغيير جراء ردات الفعل القوية التي صدرت عن الكنائس حيال الاتفاق بينه وبين إسرائيل، الذي بدا أنه انشقاق عن الصف العام بعيد توقف الانتفاضة. وقد عبّر التغير، إلى حد ما أيضاً، عن اتصالات مكثفة قامت بها منظمة التحرير وممثليها الكاثوليك، عفيف صافيه، لدى الكرسي الرسولي. وفي هذا الإطار يمكن لهذا التغير أن يعتبر أيضاً إعادة توكيد لنفوذ الكنيسة المحلية وتأثير بطريك اللاتين، ميشال صباّح، في دبلوماسية الفاتيكان تجاه إسرائيل ومنظمة التحرير.

وقد سعى الفاتيكان، بهذين الاتفاقين، لإعادة تنصيب ذاته في مركز المحاور المسيحي الأساسي مع دولة إسرائيل ومنظمة التحرير فيما يتعلق بمستقبل القدس، ونجح في تحقيق ذلك إلى حد بعيد. ومع أن الاتفاقين أعادا التشديد على تأييد ترتيبات الوضع القائم في الأماكن المقدسة المسيحية، فقد أعاد الفاتيكان مركزة نفسه بحيث يضمن القدرة على الاستفادة من أية تغيرات. ومع ذلك، فإن الاتفاق مع إسرائيل ظل يقلق الساسة الفلسطينيين، وجمهور المسيحيين، والكنائس الشقيقة. فقد كان ثمة شعور بأن غياب أي ذكر لحقوق الفلسطينيين في المدينة يضعف المطالب الفلسطينية، ويضفي الصدقية على المواقف الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك، أنه جاء في ملحق غير منشور أن الفاتيكان سيحصل على مكان مساو في أي مجلس مسيحي يشارك في إدارة المدينة في المستقبل. وقد تضافرت عناصر الاتفاق على إنكفاء المخاوف من وجود صفقة تتم بموجبها مكافأة اعتراف الفاتيكان بدولة إسرائيل من خلال إيلائه معاملة مميزة في أية إصلاحات ممكنة تطرأ على ترتيبات الوضع القائم. وهددت المخاوف

على استمرار ترتيبات الوضع القائم بإضعاف السمة الأساسية لهذه الفترة، وهي سمة التنسيق المتزايد.

ومع أن هذه الخطوات الأحادية الجانب الموصوفة أعلاه كانت سلبية التأثير في استقرار الإجماع، فإن الإطار العام والاندفاع الغالب على تلك الفترة كانا في اتجاه المزيد من التنسيق. وشهدت مرحلة ما بعد أوصلو تحويل عملية التنسيق التي بدأت في الثمانينات إلى عملية مؤسساتية بصورة متدرجة؛ فقد استقر اجتماع رؤساء الكنائس شهرياً بموجب جدول أعمال، وباتت هذه الاجتماعات تعقد برئاسة بطريك اللاتين، ميشال صباغ. وتجتمع كل أسبوعين لجنة كنائس القدس، التي تشكل الذراع التنفيذية لاجتماع الرؤساء، وذلك للبحث في القضايا العملية واللوجستية. ويمكن تلمس أثر هذا التوجه نحو المزيد من التنسيق بوضوح من خلال الإشارة إلى مثالين مهمين.

أولاً، الإعداد لاحتفالات اليوبيل الألفي جمع الكنائس التاريخية معاً على نحو لا سابق له. ومع أن مظاهر الاحتفاء نُظمت في معظمها في بيت لحم، بالتنسيق مع هيئة بيت لحم ٢٠٠٠ التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي كان يرئسها نبيل قسيس (وهو من طائفة الروم الكاثوليك)، فقد اتخذت الاحتفالات بعداً مقدسياً أيضاً. وهنا انفجر صراع مع الحكومة الإسرائيلية في شأن قضايا الأمن والسلامة حول كنيسة القيامة. فمن أجل استيعاب العدد المرتقب من الحجاج خلال السنة الألفية، اقترحت الحكومة الإسرائيلية فتح باب آخر من الجهة المقابلة من الكنيسة ليكون مخرج طوارئ وطريقاً لتسيير الحجاج في اتجاه واحد. أمّا من وجهة نظر رؤساء الكنائس، فكان ثمة اعتبارات أخرى. إذ في حين وافقوا على أن من شأن مخرج ثان أن يعالج مشكلة الازدحام والانتظام العام، ذهب بهم المخاوف إلى مسألة السيطرة على المخرج نفسه. فقد كانت الكنائس تدرك أن من شأن ذلك أن يلغي احتكارها السيطرة على مدخل القبر

المقدس، وربما أفضى إلى الترتيبات الأمنية التدخلية نفسها القائمة حالياً في الحرم الشريف. وكان هذا مرفوضاً تماماً في نظر الكنائس كلها.

وفي ضوء ما انكشف من تورط الحكومة الإسرائيلية في حادثة الاستيلاء على دير القديس يوحنا، فقد كانت فكرة السماح لإسرائيل بموطئ قدم في أول مقام مسيحي في المدينة القديمة غير واردة إطلاقاً. علاوة على ذلك، كان ثمة أيضاً ناحية سياسية. فالتقليد يقضي بأن تكون مفاتيح كنيسة القيامة في عهدة عائلتين مقدسيتين مسلمتين محترمتين. وفي الأوضاع السياسية الحالية كان هذا الأمر يرمز إلى كون هذه الكنيسة داخل المناطق التي يعدها الفلسطينيون ميراثاً لهم. وكان من شأن التنازل عن الاحتكار الفلسطيني للسيطرة على الموقع لمصلحة الحكومة الإسرائيلية في الفترة المفضية إلى مفاوضات الوضع النهائي، أن يبدو خيانة كبرى، وينسف دور المسيحيين في المجتمع الفلسطيني من أساسه.

وإذ عجزت الحكومة الإسرائيلية عن التوصل إلى اتفاق مع الكنائس، قررت أن تفرض حلها الخاص عبر التحكم في أعداد الحجاج الذين يسمح لهم بدخول كنيسة القيامة. غير أن ما يظهره هذا النقاش والخلاف إنما هو كون إسرائيل لم تؤمن على العمل لمصلحة الكنائس، أو أن تكون الحكم النهائي في الخلافات بشأن إدارة الأماكن المقدسة. علاوة على ذلك، فقد استطاعت الكنائس من خلال تنسيق مقاومتها للحكومة الإسرائيلية أن تحافظ على موقفها الراسخ في القدم.

والمثال الثاني هو ما كان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من نشر "مذكرة بشأن دلالة القدس عند المسيحيين". وهذه الوثيقة مهمة لأربعة أسباب: أولاً، إنها أحدث المساهمات المسيحية المشتركة في السجال الدائر بشأن مستقبل المدينة، وأكثرها رسمية. ولهذا فهي المرجع النهائي لأيّة مناقشة تتعلق بالمسيحيين ودورهم في القدس؛ ثانياً، تعبّر المذكرة عن نظرة جامعة لى القدس، إذ إنها تقر بقداسة القدس

بالنسبة إلى اليهودية والإسلام والمسيحية؛ ثالثاً، إنها تعيد تأكيد مركزية ترتيبات الوضع القائم في الأماكن المقدسة المسيحية من دون أي تعديل، ومطمئنة بذلك بطريكي الروم الأورثوذكس والأرمن الأورثوذكس إلى التزام الفاتيكان، وبالتالي الكوستوس والبطيركية اللاتينية، بالوضع القائم؛ أخيراً، تقترح المذكرة "نظاماً قانونياً خاصاً" للقدس يقدم صورة ملموسة وسياسية لدعوتها إلى الاعتراف بدور مسيحي في المدينة. وسيناقش هذا النظام القانوني بمزيد من التفصيل في القسم الأخير.

ثالثاً:

كامب ديفيد ٢٠٠٠

إن تفصيلات المقترحات التي تمت مناقشتها في قمة كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠ بين الرئيس الأميركي كلينتون، والرئيس الفلسطيني عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية براك، غير معروفة. إلا إن أهم معالمها يمكن أن يُستقى من تسريبات متنوعة إلى الصحافة. فقد تكونت المقترحات الإسرائيلية من عنصرين أساسيين: أعربت إسرائيل عن الاستعداد للتخلي للسلطة الفلسطينية عن السيطرة على الضواحي ذات الأغلبية الفلسطينية، وتفويض إدارة المناطق المركزية من القدس الشرقية، بما فيها الحرم الشريف والأحياء الإسلامية والمسيحية من المدينة القديمة، إلى هيئات فلسطينية. وتحتفظ إسرائيل في مقابل ذلك بالسيادة والسيطرة الأمنية على القدس الشرقية، بما فيها المدينة القديمة.

كانت هذه المقترحات أقرب كابوس بالنسبة إلى الكنائس التاريخية. فقد احتوت على جميع العناصر التي تخشاها أشد الخشية. كان من شأن تقسيم المدينة القديمة ألا يقتصر على دفع الحي الأرمني إلى الموت البطيء من خلال فصله عن عمقه

الديموغرافي الطبيعي، بل إن المقترحات أثارت أيضاً إمكان المزيد من تأكل موقف هذه الكنائس، وحصانتها، وفقدان أملاكها. غير أن عنصر المفاجأة التامة، والتعسف، وعدم المشاورة هي التي شكلت أبلغ إضرار وإهانة بحق رؤساء الكنائس كافة. إن كون فصل الحي الأرمني عن باقي الأحياء المسيحية كان سيتم من دون أية مشاورة مع أي من رؤساء الكنائس، إذا تجاوزنا ذكر بطريك الأرمن، إنما أدى إلى توكيد مخاوف المجتمع المسيحي من أن الإسرائيليين كانوا يعملون على ترويج رؤية حصرية للقدس في كامب ديفيد. وما كان هذا الاقتراح ليقدم على هذا النحو إلا لتأمين التجاور المتصل بين الحي اليهودي والقدس الغربية. ولو أن مصالح الطائفة الأرمنية كانت مأخوذة في الاعتبار، إذاً لكان اعتمدت مقاربة أخرى. والواقع أن هذه المقترحات دفعت الكنائس إلى المعارضة المكشوفة لمواقف إسرائيل بدلاً من السماح بإصلاح الضرر الذي أنزله حادث احتلال دير القديس يوحنا بالعلاقات بين الكنائس وبينها.

وفي خضم قمة كامب ديفيد، بعث بطاركة الروم الأورثوذكس والأرمن الأورثوذكس والكاثوليك بمناشدة علانية وقوية إلى الرؤساء كلينتون وبراك وعرفات كي يأخذوا في الحسبان آراءهم وارتباطهم التاريخي الطويل بالمدينة. وقد أعلنت الرسالة المفتوحة: "إننا نعتبر الأحياء المسيحية والأرمنية في المدينة القديمة كيانات متواصلة لا ينفصل بعضها عن بعض، وإنما تتوحد بثبات في الإيمان الواحد... كما أننا نثق بأن مفاوضاتكم... ستضمن أن حريات جميع المسيحيين الأساسية في العبادة والوصول إلى مقاماتهم المقدسة وأحيائهم داخل المدينة القديمة لن تُعرقَل بأية صورة من الصور."

كما طالبت الرسالة بأن يدعى البطاركة إلى إرسال ممثلين عنهم إلى القمة، أو إلى أية محافل أخرى معنية بمستقبل المدينة. ومع أن الرسالة كانت محررة بعبارات دبلوماسية لطيفة فقد أكدت معارضتها القاطعة للمقترحات الإسرائيلية والأميركية.

إن اقتراح الحكومة الإسرائيلية المتعلق بفصل الحي الأرمني عن باقي الأحياء المسيحية يمكن أن يعد خطأً استراتيجياً في سياسة علاقتها بالكنائس التاريخية في القدس. ذلك بأن كل ما كان متبقياً لدى الكنائس التاريخية من حوافز على إعادة علاقات العمل الوثيقة التي كانت قائمة في الستينات وأوائل السبعينات كان مبنياً على إدراك الالتزام الإسرائيلي بالحفاظ على مدينة مفتوحة، والقدرة على ذلك. وقد مُحق هذا الحافز تماماً جرّاء الاقتراح الإسرائيلي والطريقة غير التشاورية التي تم من خلالها. وهكذا، فإن المقترحات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس في قمة كامب ديفيد تبدو توكيداً لإخفاق المقاربة الإسرائيلية في إشراك رؤساء الكنائس في سعيها للحصول على الاعتراف الدولي بسيطرتها على المدينة.

رابعاً:

نظام قانوني للأماكن المقدسة

أم للمدينة القديمة في القدس؟

أين تصل كل المفاوضات الأخيرة في شأن مستقبل المدينة بالطوائف المسيحية؟ ما هي خيارات هذه الطوائف، وما هي المساهمة التي يمكن أن تقدمها في السجال الدائر؟ من الواضح، حتى تاريخ كتابة هذه السطور، أنه إذا ما تم التوصل إلى اتفاق بشأن القدس فإن هذا الاتفاق سيكون مبنياً على السيادة الفلسطينية على القسم الأكبر من القدس الشرقية على الأقل، وعلى السيادة الإسرائيلية على الحي اليهودي والحائط الغربي. ويقع ضمن هذه المعايير عدة تبادلات في الأراضي، وتطبيق سلطة السيادة. وتبقى قضية إدارة الأماكن المقدسة معلقة، والأطر الإدارية والسياسية التي تتناولها المناقشات تتمحور حول موقفين: نظام الأماكن المقدسة، ونظام المدينة القديمة. وفي هذا السياق، ماذا يمكن أن تكون ردة فعل المسيحيين الفلسطينيين

وكنائس القدس التاريخية؟ كيف يمكن التوفيق على أفضل وجه بين مصالح الكنائس في الحفاظ على ترتيبات الوضع القائم وعلى أملاكها وبين الموقف الوطني الفلسطيني من قضية القدس؟ سيحاول هذا القسم أن يجيب عن هذه الأسئلة عبر تفحص مفهوم "النظام القانوني الخاص" المقترح في المذكرة الأنف ذكرها والاتفاق الموقع بين الفاتيكان ومنظمة التحرير. ثم يقارن بين الخيارين موضوع المناقشة والمتعلقين بنظام إدارة الأماكن المقدسة، والبحث في أي من الاثنين أقدر على التوفيق بين حاجات الكنائس ومستلزمات الموقف الوطني الفلسطيني.

لكن يجب أن نلاحظ، قبل الشروع في ذلك، أن ليس ثمة موقف فلسطيني رسمي محدد من مسألة إدارة الأماكن المقدسة. والموقف التفاوضي المبدئي هو أن على إسرائيل أن تعود إلى حدود ١٩٦٧، وأن تبسط السيادة الفلسطينية على كامل القدس الشرقية، بما فيها المدينة القديمة. ويلزم عن ذلك أن الكنائس ستكون خاضعة لقوانين الدولة الفلسطينية، وأن تتعامل مع وزارة للشؤون الدينية. وينص الاتفاق بين الفاتيكان والمنظمة على أن الحكومة الفلسطينية ستحترم ترتيبات الوضع القائم في الأماكن المسيحية المقدسة.

علاوة على ذلك، يجب الإشارة إلى أن هذا البحث وإن كان يذهب إلى أن تحولاً مهماً قد حدث في العلاقات بين الكنائس التاريخية لمصلحة الفلسطينيين، فليست الكنائس كلها ملتزمة بالموقف الفلسطيني، ولا رؤساؤها طبعاً. إذ ثمة هواجس جدية تساور الكثير من المسيحيين، من إكليروس ورعايا، في شأن كفاءة السلطة الوطنية الفلسطينية ومسؤوليها الرسميين. وثمة أيضاً مخاوف تتعلق بسلطة القانون، ولا سيما تلك المتصلة باستملاك العقارات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتدخل في تعيين العاملين. أخيراً، هناك أيضاً المخاوف التي برزت إلى العلن حيال التأثير المحتمل

للناشطين الإسلاميين في حكومة فلسطينية مستقبلية، ومدى السماح للنظرة الإسلامية الحصرية بالسيطرة.

لم تنشر الكنائس التاريخية أية تفصيلات عن مقترحاتها لمستقبل القدس. وأقرب وثيقة موجودة إلى ما يمكن وصفه بالموقف من مستقبل القدس هي مذكرة سنة ١٩٩٤ ودعوتها إلى إقامة نظام قانوني خاص. وتحدد المذكرة أن ينشئ النظام القانوني الخاص هيئة مؤلفة من ممثلي الديانات الثلاث، وأن تضم هذه الهيئة أيضاً ممثلين لـ "القوى السياسية المحلية" (ولعل المقصود بذلك إسرائيل، والأردن، وفلسطين). ويجب أن يشتمل هذا النظام القانوني على "ضمانات دولية" لحرية العبادة، والوصول إلى الأماكن المقدسة، والحفاظ على ترتيبات الوضع القائم. ولا تحدد المذكرة أية مناطق جغرافية سوف تقع تحت ولاية النظام القانوني الخاص، الأمر الذي قد يعني مساحة أكبر من المدينة القديمة، وربما أكبر من الأماكن المقدسة نفسها. والواضح، في إطار المناقشة التي يتناولها هذا القسم، أن خيار المدينة القديمة لم يتم تبنيه. أخيراً، لا تشتمل المذكرة على أي ذكر للقدس كعاصمة لإسرائيل أو لفلسطين.

إن التضمينات التي تلزم عن هذه المذكرة هي أن من شأن نظام قانوني كهذا، إذا ما وضع موضع التنفيذ على هذا النحو، أن ينكر مطالبة إسرائيل بالسيادة على المدينة كلها. غير أنها، من جهة أخرى، تمنح إسرائيل اعترافاً دولياً بالحقوق الدينية اليهودية في المدينة، فضلاً عن اعتراف دولي بأن جزءاً من المدينة إسرائيلي.

كما أن التضمينات التي تلزم عنها بالنسبة إلى دولة فلسطينية بعيدة المدى أيضاً. فالمذكرة لا تنص صراحة على الدعوة إلى جعل القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، لا بل إن المطالبة بالضمانات الدولية للأنشطة وملكية الأماكن المسيحية المقدسة يمكن أن يفسرها البعض بأنها تنطوي على شيء من التجاوز للسيادة الفلسطينية. وربما لم يكن ذلك أكثر ولا أقل مما كانت عليه الحال خلال القرنين التاسع

عشر والعشرين. لكن هذه قضية تستدعي المعالجة، وذلك من خلال تشريعات فلسطينية ممكنة لحماية مبادئ حرية العبادة، والوصول، وترتيبات الوضع القائم. وتتضمن المذكرة أيضاً أن العالم الإسلامي الأوسع مخول أن يتدخل في صوغ النظام القانوني الخاص، وهو أمر قد لا يتوافق مع الموقف الفلسطيني. أخيراً، فإن المذكرة وإن كانت تساند الحركة الوطنية الفلسطينية بإبعادها إسرائيل عن القدس الشرقية، إلا إنها تفتح الباب أيضاً لإمكان خلافي يقضي بمشاركة اليهود في صوغ نظام قانوني يتناول الأماكن المسيحية والإسلامية المقدسة.

وإذا ما انتقلنا الآن إلى خيار نظام الأماكن المقدسة، الذي يشتمل على فكرة مجلس مشترك للأماكن المقدسة، فإن الكثير من العناصر التي يجب أن تكون هذا المجلس يتطابق مع اقتراح النظام القانوني الخاص. ومن شأن هذا المجلس أن يحتاج إلى وضع تحديد واضح للمنطقة الجغرافية والمسؤوليات. فهل تقتصر بقعته على المنطقة القائمة في المدينة القديمة ومن حولها، أم تمتد بعيداً لتصل إلى قبر راحيل وقبر صموئيل؟ كما ينبغي للمجلس المشترك للأماكن المقدسة أن يحل أربع مسائل أساسية.

ثمة، أولاً، مسائل الإدارة الداخلية مثل: التمثيل، وإجراءات الاقتراع، وإدارة الاجتماعات (ما نوعية النصاب المطلوب، هل يجب أن تكون الرئاسة بالتناوب، إلخ.)، وأخيراً مسؤوليات الأمانة العامة الدائمة. ثانياً، من العناصر المهمة في المجلس المشترك الآليات المتفق عليها للتفتيش وحل النزاعات. أية إجراءات ستتخذ للتحكيم، ولإدخال التعديلات على الأنظمة القانونية، أو لإدارة الأزمات؟ ثالثاً، العلاقات بالسلطات الحاكمة ستحتاج إلى تحديد دقيق. فأي تمثيل سيكون لحكومتنا فلسطين وإسرائيل؟ ولا بد من رسم حدود واضحة للمسؤوليات. وما هي التدابير التنفيذية التي ستتخذ، ومن الذي سيقوم بها؟ ما هي الحصانات التي ستظل معترفاً بها؟ أخيراً، كيف

سيعالج الإطار المتفق عليه القضية الجوهرية المتمثلة في التمويل وتخصيص الأموال الإضافية، كالهبات والوقفيات.

في المقابل، إن من شأن مجلس للمدينة القديمة منسجم مع المصالح الفلسطينية أن يكون أوضح، من حيث المسؤوليات الجغرافية والإدارية، من مجلس مشترك للأماكن المقدسة. ففي المقام الأول، ستكون هناك سيادة فلسطينية شاملة على القدس الشرقية، بما فيها المدينة القديمة. وبدلاً من ذلك، سينشأ مجلس بلدي فرعي للمدينة القديمة، على أن يشكل الحائط الغربي والحي اليهودي ضمنه إدارة محلية منفصلة (منهال، بالعبرية). ويستند التمثيل في مجلس المدينة القديمة إلى الأحياء، بحيث يكون منتخباً في قسم منه ومعيناً في قسم من قبل السلطات الدينية لكل من الديانات. وتشمل مهمات مجلس المدينة القديمة تأمين الخدمات وصيانة الأملاك الدينية.

علاوة على ذلك، ستكون هناك ضمانات دولية لحرية المعتقد الديني، والعبادة، والوصول، والحفاظ على ترتيبات الوضع القائم التي ستقوم بتنفيذها وزارة الشؤون الدينية الفلسطينية. أمّا المجال الشائك المتصل بالتمويل فيحتاج إلى حل. إذ إن التنافس في الاستثمار المالي بين الجماعات الدينية ربما أضر بنسيج المدينة القديمة والتعايش بين هذه الجماعات. ولا بد، في أي نظام قانوني ينظم هذا التمويل، من إقامة توازن بين التقيد بقوانين التخطيط البلدي وبين احترام تطور المؤسسات الدينية والطائفية.

ثمة عدة أسباب لكون مجلس المدينة القديمة أوفر حظاً لأن يجمع بين مصالح الكنائس التاريخية والمصالح الوطنية الفلسطينية. أولاً، كون المجلس المشترك للأماكن المقدسة بنية شديدة التعقيد. فسوف يوجد أرخبيل من المواقع المتضافرة فيما بينها والمكونة شبه كانتونات داخل مناطق السيادة لفلسطين وإسرائيل كليهما.

يضاف إلى ذلك، أن من شأن بنية كهذه أن تؤدي إلى الكثير من نقاط الاحتكاك المحتملة. غير أن السبب الغالب هو ذلك المستند إلى التجربة الفلسطينية في الأماكن المقدسة المشتركة تحت الحكم الإسرائيلي. فتاريخ الاحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة الغربية وقطاع غزة قد أظهر كيف استغلت إسرائيل سيطرتها العسكرية لتعزيز وبسط مصالح وولاية المواقع اليهودية والأجزاء اليهودية من المواقع المقدسة. فهناك التعديات المتواصلة في الحرم الإبراهيمي في الخليل، وفي مقامات النبي داود والنبي صموئيل والنبي يوسف والنبي موسى. علاوة على ذلك، إن من شأن المجلس المشترك للأماكن المقدسة أن يسمح بنشوء كانتونات إسرائيلية داخل مناطق السيادة الفلسطينية. والسابقة الحالية المتمثلة في قبر راحيل على مشارف بيت لحم، الذي تحول فيه مقام مقدس يهودي - إسلامي إلى قلعة عسكرية إسرائيلية حصينة، إنما تلقي الأضواء على المشكلات التي يمكن أن تحدث في أوقات النزاع. وفي المقابل، فإن من شأن مجلس للمدينة القديمة أن يقدم خطوطاً للسلطة أوضح، ومن شأنه أن تكون له مناطق جغرافية محددة للسلطة والمسؤولية. وبذلك تكون مناطق الاحتكاك المحتملة أضيق كثيراً.

خامساً: خاتمة

تقترب الكنائس التاريخية في القدس من لحظة حاسمة في تاريخها في المدينة. فقد أدت دوراً بارزاً في حياة المدينة طوال عدة قرون، وحافظت بفضل قدرة المناورة البارعة على موقع نافذ على الرغم من تقلبات الدهر في السنين الثلاثين الماضية. ولذلك، فلا يزال أمامها دور تؤوله في عملية السلام، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة المدينة. فإن أي اتفاق بين إسرائيل وفلسطين على مستقبل المدينة لا يأخذ

مصالح الكنائس التاريخية في الاعتبار لا يتوقع له أن يكون ثابتاً وقابلاً للتنفيذ العملي في الأجلين المتوسط والطويل.

ومع ذلك، لا بد لهذه الكنائس من التفكير المتأن في الاتجاه الذي ينبغي لها اعتماده. فالمطلوب منها أن تنظر في مصالحها الطويلة الأجل المتعلقة بسلامة أملاكها وأماكنها المقدسة، والاستجابة في الوقت نفسه لحاجات رعاياها ورغباتهم. وعلى أساس السوابق، والتوجهات الحالية، والتحليل المقدم آنفاً، فإن الاتجاه الأقرب إلى تحقيق التوازن بين هذه الضغوط هو صورة من صور نظام المدينة القديمة لا نظام الأماكن المقدسة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>